

سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء يلتقي وزير العدل

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في مكتب سموه في جدة يوم ١٥/٧/١٤٣٠هـ معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الذي قدم لسموه الكريم موجزاً عن جهود الوزارة في تطوير أعمال ومرافق المحاكم الشرعية في عموم مناطق المملكة تسهياً لأعمال واحتياجات المواطنين في التقاضي. وفي ختام اللقاء حث سمو النائب الثاني معالي وزير العدل على الأخذ بجميع ما من شأنه سرعة إنهاء إجراءات التقاضي والأخذ بسبل التقنية الحديثة في أعمال المحاكم وكتاب العدل منوهاً سموه بالدور الذي تقوم به الوزارة وما وصلت إليه من الأخذ بأسباب التقنية الحديثة في أعمال المحاكم.

ما حصل للأمير محمد هو وسام شرف يضاف لسجله الحافل

المولى جل وعلا: لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم «، نعم هو خير لنا، ولو لم يكن من هذه الخيرية إلا ما رمى الله به هذه الفئة من إبطال كيدها، وإمكانه منها بلطف رباني، لتترسخ تجليات الرعاية الإلهية لرجل الجد والعمل والمروءة والقيم، حيث حمل سموه الكريم هذا الشقي على ظاهره - المبطن بخصلة الغدر التي نهيينا عنها حتى مع من حاربنا من غير المسلمين». وأردف قائلاً «لقد قابل الله المكر بالمكر، لكنه لم يقابل الغدر والخيانة بمثلها، بل بالإمكان منها، ليدل على ضعة هذه الخصلة ودناءتها».

وأشار إلى أن نفس سموه كانت أبية وقلبه معلق بربه؛ توكلاً عليه جلّ وعلا، عندما حمل هذا المبتلى على ظاهره، فكان قول الحق جل وعلا: «ومن يتوكل على الله فهو حسبه»، ثم كانت سعادة الجميع لا توصف عندما رأينا سموه في قمة عزمه وتصميمه فور وقوع الحادث، وهكذا يفعل رجال الأمة عندما يكونون على مستوى الاضطلاع بالمسؤولية: قوة وأمانة. ونوه أن قادة هذه البلاد حملوا على كواهلهم أمانة هذا الدين وقيمه الرفيعة؛ فجاء حفظ المولى جل وعلا لهم في مشاهد سجلها التاريخ بمداد من نور، وما حصل لسموه من محاولة غادرة نموذج لها، سائلاً الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يزيده به تسديداً وعاوناً وتوفيقاً.

حمد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى الله تعالى على ما من به من سلامة الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، من مخطط الشر الذي حاول استهداف الأمن الوطني، في أحد رموزه الكبار. وأكد أن ما حصل للأمير محمد هو وسام شرف وعز يضاف لسجله الحافل، في مشمول صفحات وطننا المضيئة، ولن يعدم الوطن رجاله وأنصاره ما دام مسدداً بعون الله وتوفيقه وحفظه. وقال «إننا عندما نستدعي صفحة هذا المشهد نجد في مضامينها معنى آخر يجسده قول

الأمير مشعل بن عبد الله يلتقي رئيس محاكم منطقة نجران

التقى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران بمكتبه في الإمارة يوم ٨/٩/١٤٣٠هـ رئيس محاكم منطقة نجران المكلف الشيخ علي العمري وقضاة محاكم نجران وكتاب العدل. وهنأوا سموه بشهر رمضان المبارك وبادلهم سموه التهاني بهذه المناسبة المباركة.

في بيان للمتحدث الرسمي لوزارة العدل؛

٢٨٩ سعودياً و٤١ غير سعودي من بين ٣٣٠ متهماً بجرائم الإرهاب

عند توافرهم. وأفاد بأن ١٧٩ متهماً اقتنعوا بالأحكام التي صدرت بحقهم علماً بأن بداية المحاكمات كانت في شهر ذي الحجة من عام ١٤٢٩هـ. وبين الدكتور السعدان أن هذا اللقاء الصحفي يأتي من منطلق حرص وزارة العدل التي أنيط بها الإشراف على مرفق العدالة على تزويد وسائل الإعلام بكل ما يخدم مرفق العدالة وتحقيق الرسالة السامية للإعلام مزيداً من الإتقان والمصداقية ويزيد ثمار الشفافيه والوضوح. وأكد أن العلنية من الأمور المقررة في النظام ولكن الأولويات في حضور جلسات المحاكمة ينبغي مراعاتها فالأولية لذوي المتهمين، وذوي المجني عليهم، ثم وسائل الإعلام، ثم من يرغب من الكافة حسب الطاقة الاستيعابية لقاعة المحاكمة.

وزارة العدل تطلق خدمة الاستعلام الذاتي

أطلقت وزارة العدل خدمة جديدة تتمثل في الاستعلام عن المعاملات للمراجعين حيث تم تركيب وتشغيل جهاز الخدمة الذاتية (Kiosk) وهو عبارة عن جهاز يتضمن شاشة عرض تعمل باللمس متصلة بالبوابة الإلكترونية الداخلية على شبكة الإنترنت العاملة للوزارة. ويوفر جهاز الخدمة الذاتية تقديم جميع التفاعلات الإلكترونية لجميع المراجعين عن طريق الاستعلام برقم الهوية والشركات والمؤسسات عن طريق رقم السجل التجاري واسم الشركة كما أنه يمكن من خلال هذا الجهاز الاستعلام عن الموظفين أو الإدارات بالوزارة. من جهته بين مدير عام الحاسب الآلي سلمان آل الشيخ أن الوزارة ووفقاً لتوجيهات معالي الوزير الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى تسعى إلى تعميم هذه التجربة بعد تقييمها وذلك في مختلف الدوائر الشرعية في المملكة.

أوضح مستشار وزير العدل المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله بن حمد السعدان أن من بين الـ ٣٣٠ متهماً الموقوفين بجرائم الإرهاب الذين صدرت بحقهم أحكام ابتدائية من المحكمة الجزائية المتخصصة في وقت سابق ٢٨٩ سعودياً و٤١ غير سعودي مشيراً إلى أن المحاكمات لا زالت مستمرة. وبين الدكتور السعدان في بيان تلاه في مستهل اللقاء الصحفي الذي عقده يوم ٢٠/٧/١٤٣٠هـ في مقر وزارة العدل في الرياض بحضور وكيل وزارة الثقافة والإعلام المساعد للإعلام الداخلي عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع أن المحكمة حكمت بعدم إدانة ٣ من المتهمين بالتهم المنسوبة إليهم، كما حكمت على ٣ متهمين بالمنع من السفر، وحكمت ببراءة ٧ من المتهمين من بعض التهم المنسوبة إليهم، كما حكمت المحكمة بمعاينة ٣٢٣ من المتهمين بعقوبة السجن وهذه العقوبة مدداً متفاوت بحسب الجرائم التي أدانت المحكمة المدعى عليهم وتراوحت من بضعة أشهر إلى ٣٠ سنة.

وقال: إن عقوبات السجن لأكثر من عشرين سنة شملت ١٣ متهماً، وجاء في ٤٢ حكماً بالسجن شرط عدم إطلاق سراح المحكوم عليهم إلا بعد ثبوت توبتهم أمام القاضي وأن لا ينظر في هذا إلا بعد انتهاء مدة السجن المحكوم بها عليهم بلغت في بعض الحالات مدة تصل إلى ١٠ سنوات أو أكثر.

وأضاف: «إن بعض أحكام السجن شملت عقوبات إضافية بعد تنفيذ الحكم أو تنفيذ عقوبة السجن وذلك على النحو التالي:

١٥ حكماً تضمنت إلزام المحكوم عليه بالسجن بدفع جزاءات مالية، و ١٥ حكماً تضمنت شرط الإقامة الجبرية على المحكوم عليه مدة محددة في مدينة يختارها بعد تنفيذ عقوبة السجن.

وأكد أن المحكمة استندت في أحكامها على الأدلة التي ثبت لها صحتها بعد سماع أقوال المدعي العام وأقوال المدعى عليهم أو من يدافع عنهم وشهادة الشهود

استقبالات معالي الوزير

عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات

التقى وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ بمكتبه يوم ٢٩/٦/١٤٣٠هـ وخلال اللقاء جرى عرض ما يتوفر في المركز من إمكانات بحثية وخبرات استشارية وما يمكن أن تفيد به جهود المعهد في خدمة خطط الوزارة الرامية إلى تطوير مرفق القضاء والنهوض به بكافة مفرداته وأدواته وفي هذا الشأن جرى الحديث عن إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الوزارة والمعهد تتعلق بالاستفادة من إمكانات المعهد في عدد من المجالات التي تختص بتطوير الشأن العدلي والقضائي وتضع الخطوط العريضة للبرامج والوسائل المعينة على ذلك. ويأتي اللقاء في إطار سعي الوزارة إلى الاستفادة من بيوت الخبرة المتمكنة لتحقيق أهدافها لتنمية البيئة العدلية وصولاً إلى تقديم الخدمة بكل يسر وسهولة.

لجنة المحامين

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يوم ٢٨/٦/١٤٣٠هـ بمكتبه بديوان الوزارة رئيس لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني وأعضاء اللجنة. وفي بداية اللقاء أوضح معاليه أن الوزارة تظن الدور الكبير الذي يمثله قطاع المحاماة وما يقوم به المحامون من أداء خدمة كبيرة في سبيل تحقيق العدالة باعتبارهم شركاء للقضاة في هذا الشأن مشيراً إلى أن الوزارة تقدر ما يتميز به المحامون من خبرات وإمكانات مما يشجع الوزارة على المضي قدماً في دراستها حول إمكانية إسناد مهام إصدار الوكالات الشرعية إلى مكاتب المحاماة.

وأكد العيسى أن إنشاء هيئة للمحامين سيكون له دور كبير وقال: المحامون شركاء في العدالة ونحن نؤمل أن تخرج الهيئة إلى حيز الوجود لأهميتها. من جهتهم أبدى المحامون شكرهم وتقديرهم لمعالي الوزير ولأصحاب

أعضاء لجنة ملتقى الدعوة

في إفريقيا

التقى وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بالوزارة في الرياض يوم ٩/٩/١٤٣٠هـ أعضاء لجنة ملتقى الدعوة في إفريقيا في دورته الثامنة عشرة بحضور صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس لجنة الدعوة في إفريقيا وفضيلة وكيل الحرس الوطني للتوجيه والإرشاد الدكتور ابراهيم أبو عباة. وفي بداية اللقاء رحب معاليه بأعضاء اللجنة في بلدهم الثاني متمنيا لهم التوفيق والسداد في أعمالهم مشيراً إلى أن المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وخلفه أبناؤه البررة حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وهي تحكم الشرع الإسلامي المطهر في كافة شؤونها ونظمها القضائي. وأشار إلى أن قضاء المملكة خطى خطوات تطويرية كبيرة توجت بصدور نظام القضاء الجديد الذي تركز على الجوانب الإجرائية ودرجات التقاضي مع عدم المساس بالتوابت فهي على جادة سواء منذ تأسيس المملكة مؤكداً معاليه أن تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة ليس تجربة بل هو منهج شرعي قامت عليه المملكة وطبقته في كافة مجالات الحياة.

ونوه خلال اللقاء أعضاء لجنة الدعوة في إفريقيا بجهود خادم الحرمين الشريفين في مجال القضاء ومشروعه للتطوير.. ووصفوا نموذج المملكة في تحكيم الشريعة الإسلامية بأنه يمثل أمل العالم الإسلامي مؤكداً القدرة المتميزة للقضاء السعودي على تخطي الحواجز والرقى بمستواه التنظيمي وفق أحدث الإجراءات.

وتمنى أعضاء اللجنة إسهام المملكة ممثلة في وزارة العدل بتدريب وتأهيل القضاة والمحاكم الشرعية في بعض الدول الإفريقية.. حيث رحب معالي وزير العدل بهذا الأمر مؤكداً استعداد الوزارة للقيام بما يطلب منها في هذا الشأن بعد استكمال مايلزم من إجراءات.

أشرف عليها وزير العدل رسالة ماجستير تناقش نظام القضاء الجديد

نوقشت في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في السياسة الجنائية في النظام القضائي الجديد تحت بعنوان (المحكمة الإدارية العليا في نظام ديوان المظالم السعودي) أشرف عليها معالي وزير العدل د. محمد بن عبدالكريم العيسى وضمنت لجنة المناقشة الدكتور محمد بن سعد الرشيد والدكتور فؤاد بن عبدالمعمر أحمد.

و تُعَدُّ هذه الرسالة التي تقدم بها الأستاذ شاعر بن علي الشهري أول البحوث العلمية المقدمة في النظام القضائي الجديد.

وبيّن الباحث أن النظام القضائي الجديد هو نظام مستحدث تبرز أهميته إحاطته بالدراسات والبحوث العلمية التي تبين الكثير من أموره وتوضحها وأبرز ما استحدثته النظام ضمن خطواته التطويرية إنشاء المحاكم الإدارية العليا التي تعد قمة الهرم القضائي الإداري وجعل حكمها هو الفيصل.

وزير العدل في مدينة الملك عبدالعزیز للعلوم والتقنية

قام معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بزيارة لمدينة الملك عبدالعزیز للعلوم والتقنية التقى خلالها معالي رئيس المدينة الدكتور محمد بن إبراهيم السويل ونائب رئيس المدينة لدعم البحث العلمي الدكتور عبدالله بن أحمد الرشيد وعدداً من المسؤولين.

واطلع وزير العدل على عرض من المختصين بمعهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة حول تطبيقات تقنية زراعة الأنسجة على النخيل والنباتات البرية بالملكة.

الفضيلة القضاة على ما يجدونه من اهتمام ورعاية مبدين استعداداً كاملاً للتعاون مع الوزارة والمشاركة في مشاريعها ودراساتها التي تدعم الشراكة بين الطرفين.

مدير عام السجون

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بديوان الوزارة يوم ١٥/٧/١٤٣٠هـ مدير عام السجون اللواء علي بن حسين الحارثي. وجرى خلال الاستقبال تناول الموضوعات المشتركة وسبل زيادة التعاون بين الوزارة ممثلة بالمحاكم والإدارة العامة للسجون وخاصة ما يتعلق في موضوع بدائل السجون. وقد أبدى اللواء الحارثي تقديره لما يقوم به أصحاب الفضيلة القضاة من جهود وما يبذلونه في مجال الأخذ ببدايل السجون في حال توقيع العقوبات. ووعد الوزير بنقل ما قدمه سعاداته من دراسات ومرئيات حيال هذا الموضوع المهم الى المحاكم للإفادة منه ما أمكن ذلك. حضر اللقاء عدد من كبار ضباط الإدارة العامة للسجون.

السفير السوداني

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في مكتبه بديوان الوزارة يوم ١٤/٨/١٤٣٠هـ سفير جمهورية السودان لدى المملكة عبدالحافظ إبراهيم محمد. وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

سفيرا إيطاليا وفنزويلا

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، بمكتب معاليه بالوزارة، يوم ١٩/٩/١٤٣٠هـ، كلاً من سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة السيد أوجينيو داوريا، وسفير جمهورية فنزويلا لدى المملكة السيد خوسيا انتشوتيني كل على حده. وجرى خلال الاستقبال بحث العلاقات المشتركة وسبل التعاون في المجال العدلي، وتفعيل التواصل بما يخدم الأجهزة القضائية بين البلدين. حضر الاستقبالين مدير عام مكتب الوزير الشيخ عبدالعزیز بن محمد المفلح.

وزير العدل زار المحكمة العليا بالطائف وأعلن عن إنشاء مبناها الجديد

المحاكم بكافة درجاتها واختصاصاتها وبما تمثله من إشراف قضائي على أعمال القضاة وما أسند إليها من مهمة المبادئ القضائية وهي العنصر الأهم في المنظومة القضائية لضبط الأحكام وتأسيسها تأسيساً شريعياً ونظماً لتكون على جادة سواء.

وأشاد بمعالى رئيس المحكمة العليا ووصفه بأنه في طليعة المراجع القضائية بخلفية قضائية وإدارية طويلة تجعله قادراً على إدارة هذه المسؤولية على أكمل وجه بعون الله يسنده في ذلك أصحاب الفضيلة أعضاء المحكمة العليا.

وكشف معالى وزير العدل أنه سيتم ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء إقامة مبنى للمحكمة العليا يليق بمهامها ويلى احتياجاتها وقال: سيتم إنشاء مبنى المحكمة - بإذن الله - وفق أحدث المعايير الهندسية المعتبرة في هذا المجال.

مشيراً إلى أنه يؤمل أن يكون المبنى الأميز بين نظائره على مستوى العالم. وستشارك المحكمة في وضع معايير المبنى وفق احتياجاتها على ضوء ما أنيط بها من اختصاصات مهمة كونها قمة الهرم القضائي بالمملكة تنفيذاً للتوجيهات الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - التي تؤكد على العناية التامة بدور العدالة وتجهيزها بالمستوى اللائق.

من جهته أكد معالى رئيس المحكمة العليا أهمية التواصل بين أجهزة المرفق القضائي بكل مكوناته بغية تكامل الأداء لهذه الأجهزة وخدمة مرفق القضاء وتحقيقاً لتطلعات ولاة الأمر - حفظهم الله - في هذا المجال. وعد زيارة معالى وزير العدل للمحكمة لفترة مباركة في إطار اهتمام معاليه بمرفق القضاء تحقيقاً لما تصبو إليه القيادة من تطوير ورفعته.

قام معالى وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يوم ١٤٣٠/٨/٤هـ بزيارة للمحكمة العليا في مقرها الصيفي بمحافظة الطائف وأعلن خلالها أنه سيتم إنشاء مبنى للمحكمة العليا في الرياض بأعلى المواصفات وأحدث التصاميم العالمية.

وقد التقى معاليه خلال الزيارة معالى رئيس المحكمة العليا الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الكلية وأصحاب الفضيلة قضاة المحكمة ثم قام بجولة شملت مكاتب قضاة المحكمة وأقسام المحكمة الأخرى. وعقد معاليه لقاءً مفتوحاً مع معالى رئيس المحكمة وقضاة المحكمة أثناء خالته على الدور الذي تقوم به المحكمة العليا وما يقدمه أصحاب المعالي والفضيلة رئيس وأعضاء المحكمة من أعمال وما يبذلونه من جهود عطفاً على ما تمثله المحكمة من أهمية ومكانة كونها المرجع لأعمال

آل مسعد.. وكيلاً مكلفاً للشؤون القضائية بوزارة العدل

أصدر معالى وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قراراً بتكليف الشيخ عبد المحسن بن زيد آل مسعد وكيلاً للوزارة للشؤون القضائية. وتفويضه بممارسة جميع صلاحيات هذه الوظيفة.

وقد سبق أن عمل الشيخ آل مسعد قاضياً في المحكمة العامة بمحافظة الطائف، ثم جرى تكليفه بالعمل مقتشاً قضائياً في الوزارة، ثم مستشاراً لمعالي الوزير، قبل أن يصدر قرار تكليفه الأخير.

ويعد الشيخ عبد المحسن آل مسعد من الفاعلين في مجال الدراسات والبحوث القضائية والحقوقية، وله مشاركات عدة في مؤتمرات محلية وعربية ودولية في مجال تطوير المرافق القضائية وتحسين أدائها.

افتتاح فرع جديد لكتابة العدل الأولى بالرياض

في إطار سعي وزارة العدل إلى توسيع خدمات توثيق العقارات للتيسير على المواطنين في مدينة الرياض ومراعاة لكبر حجم المدينة واتساع أطرافها فقد قامت الوزارة بافتتاح فرع جديد لكتابة العدل الأولى في شرق مدينة الرياض سيباشر مهامه في القريب العاجل ليكون مساعدا للفرع الرئيس شمال العاصمة.

وتعمل الوزارة حالياً لتهيئة الموقع وربطه بكتابة العدل عن طريق البرنامج الشامل الإلكتروني والذي سوف يوفر الوقت والجهد للمستخدمين وسيساهم الفرع الجديد التسهيل على المراجعين وإنهاء الإجراءات العقارية بسلاسة ودقة وإراحة المراجعين.

وقال رئيس كتابة العدل الأولى بالرياض فضيلة الشيخ عبدالعزيز المهنا في تصريح صحفي أن توجيهات معالي وزير العدل ومتابعته الدقيقة لسير العمل في كتابات العدل حثت على الإسراع في إصدار الصكوك الشرعية للعقار مع اتباع معايير الضبط والتوثيق الدقيقة حرصاً على سلامة الصكوك وشرعيتها ودرءاً لأي مشكلات طارئة قد تحدث في المستقبل نتيجة لأي أخطاء أو تجاوزات في إصدار الصكوك.

وكان وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وجه بتعيين ٦ كتاب عدل جدد في كتابة العدل الأولى بالرياض. حيث باشر أصحاب الفضيلة كتاب العدل المعيّنين أعمالهم في المركز الرئيس لكتابة العدل الرياض الأولى ليقوموا بأداء مهامهم ضمن كتاب العدل في الرياض وهؤلاء الستة سيكونون إضافة مهمة في سبيل تيسير وسهولة إنجاز الأعمال المتزايدة يومياً وهو ما سيؤدى بإذن الله إلى إراحة المواطنين وقضاء حوائجهم بسرعة.

وخطت كتابة العدل الأولى بالرياض خطوات واسعة في الرقي بخدماتها التي تقدمها للمراجعين

فسعت في ذلك إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التطويرية والأخذ بوسائل التقنية الحديثة في أداء الأعمال ومن هذه الإجراءات إدخال نظام إبلاغ أصحاب الصكوك برسائل نصية على هواتفهم الجواله للتواصل معهم حيث يتم إدراج رقم الجوال الخاص بالمراجع ومن ثم يتم إرسال رسالة نصية قصيرة إليه عند انتهاء معاملته وذلك خدمة للمراجع وسعياً لعدم تعطيله مشيراً إلى أن هذه الخدمة لقيت صدى طيباً من قبل المراجعين وأسهمت في إنجاز الأعمال دون تكبد المراجع مشقة التردد والانتظار.

تدريب كتاب العدل على أساليب غسل الأموال

نظمت كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية يوم السبت ٤/٧/١٤٣٠هـ حلقة علمية بعنوان (غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وذلك بمقر الجامعة بالرياض.

وتهدف الحلقة التي استمرت خمسة أيام ويستفيد منها كتاب العدل إلى بيان مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأساليب التقليدية المستحدثة للغسل والتمويل، والتعرف على القواعد الدولية الحاكمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك القواعد الدولية الموجهة لأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى إبراز نظام مكافحة غسل الأموال السعودي ولا تحته التنفيذية والإببات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يثيره من مشاكل خاصة نقل عبء الإببات في أموال معينة إلى المدعى عليه.

كما تناولت الحلقة جملة من الموضوعات المهمة حول الإنترنت وأساليب الدفع الإلكتروني، ودور فرقة العمل الدولية المعنية بغسل الأموال والتعاون الدولي في مجال ضبط الأموال المتأتية من هذه الجريمة، واستعراض بعض التجارب العربية في مكافحة غسل الأموال وجهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بغسل الأموال ومكافحة الفساد والإرهاب.

منصات قضائية حديثة وذكية بمكاتب القضاة

اعتمدت وزارة العدل تركيب منصات قضائية تقنية للمحاكم العامة ومحاكم الاستئناف وذلك وفق أحدث المواصفات المعتمدة للمنصات القضائية في محاكم دول العالم المتقدمة.

وتحتوي هذه المنصات على مجموعة مكتبية متكاملة تخدم أصحاب الفضيلة القضاة وتسهل أعمالهم وفي نفس الوقت تقدم للمتداعين المعلومات الفورية عن سير القضية عبر العرض المباشر للمداولات المكتوبة والمضبوطة، وفي التفاصيل فقد تم تزويد هذه المنصات بأجهزة الحاسب الآلي لتوثيق مداوالات القضايا إلكترونياً مع إمكانية ربطها مستقبلاً بشبكة الحاسب الآلي بالوزارة، كما تم تزويدها بشاشات عرض كبيرة ترصد بشكل مباشر كل ما يتم تدوينه من أقوال المتداعيين وعرضه أمامهم مباشرة حتى يتاح لهم متابعة المداوالات وفق ما يتم ضبطه تعريضاً لمبدأ الشفافية في إجراءات التقاضي، فيما ترتبط هذه المنصات إلكترونياً والمشغلة آلياً بنظام المملكة العام للاستفادة من خاصية الحفظ والأرشفة والاسترجاع.

أوضح ذلك أمين عام اللجنة العليا المتابعة تنفيذ آلية العمل لنظام القضاء بوزارة العدل الأستاذ طارق العمران وأضاف أن وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى سبق أن وجه باستطلاع ما لدى الدول المتقدمة في مجال الإدارة القضائية والاستفادة من أحدث التقنيات في هذا المجال والحصول على أفضل المواصفات التي تتيح



تسريع العمل مع الحفاظ على خاصية الضبط والتوثيق وتبعاً لذلك وافق معاليه على ما اعتمده اللجنة بهذا الشأن ووجه بتنفيذ المنصات القضائية حيث تم التعاقد مع أحد المصانع الوطنية المختصة لتصنيعها بحيث تكون متوائمة مع طبيعة العمل لكل محكمة وبقاء لاختصاصها مشيراً إلى أنه وضمن مواصفات هذه المنصات فقد نقش في قلب كل منصة ميزان العدالة ورمز لكتاب من الذكر الحكيم وشعار المملكة العربية السعودية وهي العناصر المكونة لشعار الوزارة وسيجري في المرحلة الأولى تزويد محاكم الاستئناف الجديدة بها تمهيداً لتعميمها وفق الخطة المعتمدة لذلك.

وفاة الشيخ إبراهيم بن عتيق القاضي بالحكمة الجزئية بالرياض

انتقل إلى رحمة الله الشيخ إبراهيم بن عبد الله بن حمد بن علي بن عتيق القاضي بالحكمة الجزئية بالرياض سابقاً. يوم الأربعاء ٢٤/٦/١٤٢٠هـ وصلي عليه في اليوم التالي بمسجد عتيقة بالرياض ودفن في مقبرة العود وهو عالم جليل وفاضل نبيل وفقه بارع وناسك زاهد من أسرة مشهورة بالعلم وقد ولد رحمه الله عام ١٣٣٩هـ وكان قاضي بلدة (قرية) قرب الحدود الكويتية ثم المزمحية ثم الرياض. وجده العلامة حمد بن علي بن عتيق المتوفي عام ١٣٠١هـ وعمه الشيخ سعد بن حمد بن عتيق قاضي الرياض المتوفي عام ١٣٤٩هـ. رجم الله الشيخ واسكنه فسيح جناته ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة].